تحليل عروض أذون الخزانة بمبلغ ١٧ مليار ريال

■.. /سبأ

حلل البنك المركزي اليمني امس عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٣٨٠ لآجال ٩١يوما و١٨٢ يوما و٣٦٤ يوما بقيمة اجمالية للمزاد للآجال الثلاثة ١٧ مليار ريال ٠

وقد تم استيعاب قيمة المزاد وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة ٧٧ر١٤ و ٧٨ر١٤ ٧٣ر١٤على التوالي وسوف يتم فتح المضاريف للطلبات غير التنافسية غداً السبت ٠

٧٦ امرأة تستفيد من القروض الميسرة

اختتام دورة تدريبية في مجال المشروعات الصغيرة النسوية بعدن

■.. عدن /سبأ

أهلت جمعية التضامن النسويه بعدن ٣١ امرأة من محافظة ابين في مجال المشروعات الصغيرة من خلال دورة تدريبية مولها مشروع التنمية الريفية ٠

وتلقت المشاركات في الدورة التي اختتمت اعمالها امس على مدى اسبوع محاضرات تعريفية في مجال انشاء و تطويرالمشاريع الخدماتية الصغيرة بغية تفعيل دورالمرأة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ورفع مستوى وعيها العملي وبما يمكنها من تطوير مشاريعها مستقبلا٠ و في ختام الدورة تم توزيع الشهادات التقديرية للمشاركات٠

من جهة أخرى استفادت ٧٦ امرأة في محافظة عدن من قروض بقيمة ٢ مليونين و٦٣٠ الف ريال منحتها جمعية المرأة للتنمية المستدامة بعدن لتأهيل وتطوير عدد من المشاريع الصغيرة٠ وأوضحت الاخت أسمهان القباطي رئيسة الجمعية ان القروض خصصت لتأهيل وتطوير عدد من المشاريع الصغيرة المدرة خاصة في المجالات التجارية والخدمية والصناعية الصغيرة٠

هيئة مياه الريف تقر البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة

الثورة/سعيد الجعفري

■.. أقرت اللجنة الرئيسية بالهيئة العامة لمياه الريف المكلفة بإعداد الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) برنامج الخطة والسبل الكفيلة بتنفيذها وتحديد البرنامج الزمني لآلية التنفيذ .

وأوضح الأخ عبدالبديع السلمي منسق اللجنة أن اللجنة تقوم حالياً بتجميع البيانات واجراء الدراسات المتعلقة بالمشاريع التي سيتم تنفيذها وفقاً للبرنامج الاستثماري للهيئة ضمن الخطة الخمسية الثالثة للهيئة مشيراً إلى أن اعتماد تلك المشاريع يخضع للعديد من المعايير المتعلقة بطبيعة الاحتياج والكثافة السكانية ومستوى درجة الجفاف في منطقة عن الأخرى وغيرها من المعايير الأخرى والتي على ضوئها سيتم تنفيذ المشاريع في المناطق والمديريات بمختلف محافظات الجمهورية بحسب الأولوية منوهاً بأن الخطة تركز على تغطية احتياج ريف الجمهورية بمشاريع المياه لغرض توفير الخدمة لأكبر قدر من المواطنين.

من جانبه لفت الأخ علي الربوعي مدير عام التخطيط بالهيئة إلى أن الهيئة شكلت لجاناً فرعية لها بمختلف فروع الهيئة بالمحافظات تواصل اجتماعاتها المكرسة لدراسة مستوى وطبيعة الاحتياج والأولوية في اعتماد المشاريع وذلك بالتنسيق مع المجالس المحلية في ضوء خطة العمل والبرنامج الزمني المقر من الهيئة والرفع بالتقارير والنتائج التي خرجت بها اللجنة الرئيسية حتى يتم ادراج المشاريع المقرة إلى البرنامج الاستثماري للهيئة.

وكان الأخ علي الصريمي رئيس الهيئة قد ترأس العديد من الاجتماعات لأعضاء اللجنة الرئيسية للخطة جرى خلالها الوقوف أمام مجمل أنشطة الهيئة واستعراض الانجازات التي تحققت في إطار الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية بين اليمن وصندوق النقد الدولي

■.. صنعاء/سبأ

بحث الاخ أحمد عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني خلال لقائه امس بعثة صندوق النقد الدولي التي تزور بلادنا حاليا برئاسة السيد جاك لوبير مستشار هيئة المساعدات الفنية للشرق الاوسط مجالات التعاون الثنائية بين اليمن والصندوق الدولي وسبل تعزيزها وتطويرها ٠

وناقش الجانبان المساعدات الفنية في مجال القطاع المالي والرقابة المصرفية والضرائب والجمارك وادارة الموازنة العامة ومتطلبات اليمن في هذه المجالات التي يمكن أن يسهم صندوق النقد الدولي في توفيرها للبنك المركزي اليمني من خلال علاقة الشراكة القائمة بين الجانبين منذ بدء مشروع الاصلاحات المالية والادارية الذي بدأ عام ١٩٩٥م ٠

حضر اللقاء الاخ محمد عوض بن همام نائب المحافظ وعدد من الوكلاء والمسئولين المعنيين ٠

اختتام دورة برامج تسويق المنتجات للجمعيات الأهلية

صنعاء / سبأ

تعرف ٣٥ عضوا من أعضاء الجمعيات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في الدورة التدريبية التي اختتمت أمس الأول بصنعاء على برامج تسويق منتجات وخدمات هذه الجمعيات والمؤسسات وفق الأساليب الحديثة للتسويق وتقديم الخدمة٠

وهدفت الدورة التي نظمتها المؤسسة اليمنية للتنمية على مدى ثلاثة أيام للجمعيات المنتسبة في مشروع البناء المؤسسي إلى تدريب المشاركين على المهارات الجديدة في مجال تقديم خدمات جيدة ٠ وكيفية عمل خطط تسويقية ناجحة واتخاذ سياسات فاعلة في جوانب الادارة والتسويق والترويج لمنتجات وخدمات الجمعيات التنموية المحلية٠ كما هدفت الدورة إلى تعزيز قدرات هذه المؤسسات التنافسية في مجال العمل الخدمي والتنموي ٠

تصدير ٤٠٠ طن من مادة الدقيق الى جيبوتي عبر ميناء عدن

■.. عدن /سبأ

تم أمس عبر الرصيف الخارجي بميناء عدن تصدير / ٤٠٠ / طن من مادة الدقيق من صوامع الغلال بعدن الى جيبوتي.

وأشار الاخ / احمد حسين مساعد / رئيس قسم الرصيف الخارجي بالميناء لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الى أن أرصفة الميناء استقبلت نفس اليوم / ٤٩/ الفاً و / ٥٥٠ / طناً من مادتي السكر والقمح منها / ٣٣/ الفاً /و / ٥٥٠/ طناً من القمح و / ١٦ / الفاً طن من السكر تم تسويقها الى الاسواق المحلية ٠

ميناء الحاويات يستقبل ٤٩ ناقلة حاويات خلال يناير وفبراير

■.. عدن/ سبأ/..

استقبل ميناء الحاويات بعدن خلال الشهرين الماضيين ٤٩ ناقلة حاويات قادمة من مختلف الموانئ العالمية.

وذكرت الاحصائية الصادرة عن الميناء للفترة المذكوره أن تلك الناقلات أفرغت ٣٦ الفاً و ٣٠٢ حاوية من مختلف الاحجام.

٧٠٠ مليون ريال قروض الفرع في أبين العام الماضي

بنك التسليف التعاوني الزراعي يطلق خدمة الصراف الآلي ونقاط البيع

■.. صنعاء/ سبأ/..

كشف الأخ حافظ معياد رئيس مجلس ادارة بنك التسليف التعاوني والزراعي أمس عن ان البنك بصدد استكمال الاجراءات النهائية لاطلاق خدمات الصراف الآلي ونقاط البيع المتوقع تدشين العمل بها نهاية ابريل المقبل.

وذكر معياد في كلمته التوجيهيه في ختام البرنامج التدريبي لمحاسبي ومراجعي بنك التسليف الزراعي التي نظمها معهد الدراسات المصرفية ان البنك سيبدأ تقديم خدمات نقاط البيع عبر حوالي ٥٠٠ نقطة في الفنادق والمطاعم والمراكز والمحال التجارية بالاضافة إلى ١٠ اليات صرافة سيبدأ العمل بها أواخر شهر ابريل القادم في أمانة العاصمة كمرحلة أولى تمهيدا لتعميمها على بقية محافظات الجمهورية وذلك في إطار التوجهات الرامية لتوسيع وتنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك التسليف التعاوني والزراعي للجمهور كبنك شامل لمواكبة التطور الحاصل في نظام المدفوعات القائم على عمليات الدفع الالكترونية.

وفيما أشار الأخ حافظ معياد إلى ان اجمالي ودائع البنك بلغت ١٧ مليار ريال.. أوضح ان قراراً اتخذ برفع رأسمال البنك إلى ٦ مليارات ريال على مراحل، فيما رأس المال المدفوع ٣,٣ مليار ريال كما ان البنك حقق العام الماضي ارباحا بلغت ٤٦٩ مليون ريال فضلا عن انه يواصل الوفاء بمتطلبات المخصصات والاحتياطيات وتعزيز ملاءته المالية.

ولفت إلى الجهود المبذولة من أجل إعادة هيكلة بنك التسليف التعاوني مشددا على أهمية حشد كافة الطاقات والجهود من اجل انجاح هذه العملية التي قال انها صعبة ومعقدة وعلينا ان نستعد لها جميعا لبلوغ أهدافها الكبيرة موضحا انه تم التوقيع الأسبوع الماضي على اتفاقية إعادة هيكلة البنك بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك والجانب الامريكي الذي قدم بموجبها مليوني دولار لهذا الغرض.

واعلن معياد في هذا الصدد انه سيجرى في القريب الاعلان للشركات وبيوت الخبرة العالمية للتقدم بعروضها لاختيار افضلها لتولي مهمة إعادة هيكلة البنك وتحويله لممارسة كافة انشطة البنوك الشاملة.

وتحدث مدير عام معهد الدراسات المصرفية منصر صالح محمد حول أهمية الدورة في إطار برامج عمل البنك ونشاط المعهد للعام الحالي والهادفة إلى تزويد الكادر المصرفي اليمني بالتطورات الحديثة في العمل المصرفي وتطوراته المتسارعة في عالم اليوم.

وكان ٤٧ من محاسبي ومراجعي البنك في الادارة العامة وفروع المحافظات انخرطوا في برنامج تدريبي خاص بـ المحاسبة والمراجعة الداخلية وعرض البيانات المالية ومعايير الرقابة التحوطية في البنوك، تلقوا على مدى أسبوعين كاملين معارف نظرية وتطبيقية من قبل عدد من الاكاديميين والمتخصصين من جامعة صنعاء والبنك المركزي اليمني غطت مجالات المراجعة الداخلية والتفتيش وأساسيات تقييم البنوك.

إلى ذلك منح فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي بمحافظة ابين قروضا للمزارعين والصيادين بالمحافظة بلغت ٧٠٠ مليون ريال.. كما منح فرع البنك أربعمائة موظف خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٤م الى فبراير ٢٠٠٥م قروضا وصلت الى تسعة وثلاثين مليونا ومائتين وثمانين الف ريال.

وأوضح الاخ محمد احمد سعيد الجشاعه مدير عام فرع بنك التسليف الزراعي بمحافظة ابين لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ / أن البنك يعمل حاليا على تنفيذ العديد من الأعمال المصرفية الجديدة مثل فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع وشراء العملات الاجنبية وخدمة الحوالات السريعة الداخلية لجميع محافظات الجمهورية والخارجية لجميع انحاء العالم.

واضاف أن فرع البنك يعتزم ادخال الخدمات المصرفية الاخرى لكبار العملاء في المؤسسات الحكومية وشبة الحكومية والمؤسسات التجارية الاخرى وتحصيل الشيكات الداخلية والخارجية وفتح خطابات الضمان والتسهيلات الائتمانية وخدمات الحج والعمرة.

واكد أن الفرع أسهم في التنمية الزراعية السمكية في المحافظة من خلال القروض على شكل حراثات ومضخات ومحركات وقوارب وأدوات صيد بالاضافة الى تقديم قروض التكاليف التشغيلية.

مضيفا ان أربعمائة أسرة ريفية استفادت من قروض زراعية قدمها البنك في عموم مناطق المحافظة.

رأي اقتصادي

أهمية التوافق في التشريعات المصرفية والمالية

عبدالرحمن علي الصلوي

إن أغلب دول العالم في السنوات الأخيرة اتخذت إجراءات مهمة لإصلاح وتحديث أنظمتها الاقتصادية وركزت بصفة رئيسية على خلق أنظمة مصرفية ومالية سليمة تواكب المتغيرات في النظام العالمي الجديد، وكان من أهم تلك الإصلاحات منح البنوك المركزية ومؤسسات النقد استقلالية في تقرير السياسات النقدية وفي إدارة شؤونها الداخلية كما منحتها سلطات واسعة في الرقابة والاشراف وتنظيم العمل المصرفي وكان الهدف من ذلك هو مواجهة التحديات والمتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وما صاحبها من تحرر للسلع ورؤوس الأموال وإطلاق قوى السوق فتشابكت بذلك المتغيرات على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية، الأمر الذي يحتم علينا في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ضرورة تعميق الرؤى وبلورة المقارنات والتصورات الكفيلة لمواجهة تحديات العولمة وخلق شراكة حقيقية تفرضها المصالح المشتركة خصوصا مع وجود جيل جديد من العلاقات الاقتصادية المتميزة بعولمة الاقتصاد والتجمعات والتكتلات بما يعني زوال الحدود وتداخل المصالح وصولا إلى شراكة واقعية حقيقية.

إن التكتلات الاقتصادية التي سبقتنا بدأت خطواتها الأولى بما يسمى بهندسة القطاع المصرفي والمالي من خلال إيجاد أرضية سليمة ومنسجمة في التشريعات المصرفية والمالية فأوجدت أنظمة حديثة للقطاع المصرفي والمالي بشكل عام وعلى رأس هذا القطاع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى كون عملياتها تتم عبر الحدود وفي سبيل ذلك نجد أن كثيراً من الدول العربية فقد بذلت جهودا كبيرة لتحسين الأوضاع القانونية والتنظيمية لمؤسساتها المالية والمصرفية، فقد تمت في بعض منها مراجعة التشريعات المالية التي تحكم القطاع المصرفي كما تم في بعض الحالات إعادة صياغتها لتتوافق مع المتطلبات المصرفية الحديثة، لتعكس التوجه الجديد نحو آليات وعوامل السوق وفي هذا الصدد كانت الأولوية لقوانين البنوك المركزية وقواعد عمل القطاع المصرفي، وفي معظم الحالات تم إدخال تعديلات جوهرية في قوانين البنوك وعلى الأخص فيما يتعلق بمسؤولية البنوك المركزية في تصميم وتنفيذ سياسة نقدية قادرة على تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار فركزت بشكل مباشر على الاستقلال المالي والإداري للبنوك المركزية في أنظمتها الداخلية شملت اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لتسيير أعمالها وممارسة اختصاصاتها وفي هذا المجال قطعت بلادنا خطوات كبيرة من خلال تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بشهادة المنظمات الدولية، محاولة اللحاق بدول مجلس التعاون الخليجي التي حققت منجزات كبيرة في الأطر التنظيمية والرقابية والتي شملت المؤسسات المصرفية والمالية بما في ذلك البنوك الإسلامية وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية وقد جاءت دعوة الأخ رئيس الجمهورية الأخيرة داعمة لهذا التوجه بحيث تتواءم كافة التشريعات اليمنية مع مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال المتابعة للأوضاع الاقتصادية نجد أن هناك توافقاً إلى حد كبير بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي، فهذا الانسجام والتوافق سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أنه سوف يؤدي إلى ترسيخ الخطوات الأولى في سبيل التكامل الاقتصادي مستقبلا والتي تعتمد على العديد من العناصر الأساسية أهمها الأرضية القانونية والتشريعية التي تتسم بالوضوح والشفافية، رغم ذلك نجد أن هناك نقاط ضعف لا تخلو منها الكثير من الدول المتمثلة في التطورات المصرفية والمالية من خلال المتغيرات التقنية المتسارعة تغيرات في طبيعة وهيكلة وأداء الصناعات المصرفية العالمية والتي تتطلب التنسيق المستمر بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي من اجل سلامة القطاع المصرفي والمالي وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية.